

افعالهم وان كان صفة شئ مع انه خلاف ظاهر الآية فان المعنى المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كما هو في قوله مكتوب في كتابهم فاعمالهم فكل شئ هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مستنداً به وبجمله الفعلية صفة شئ و  
بجاء المحرور في محل الرفع على انه خبر المستند تقدير كل شئ هو مفعول لهم  
نائبه في ذلك بحيث لا يغيره ولا يغيره ولا يغيره واعلم انه قد سبق ان الالف  
الذميمة اذا كان الفعل المشتمل عليه ضميره او متعلقه امر او انما فاختار  
فيه نصب الظاهر ان قرأت الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما  
واصل تحت هذه القاعدة مع ان القراءات تقو اذ على الرفع الا في قاء  
مشادة عن بعضهم فاصطفا لنهاية الى ان تحلوا الاخر اجتمع القاعدة المذكورة  
لئلا يلزم اتفاق القراء على غير اختيارها فاشارة المصنف الى ما تحلوا الاخر  
عنها فقال وحق الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما العاقبة  
فيه من شرط معنى شرط عند المبرد كون الالف واللام في الزانية والزانى  
مستنداً لهما في معنى الشرط والفاعل الذي هو صفة كانه شرط في خبر المستند  
كالمفعول والفاعل عليه شرط بالشرط لانه على سببته يجوز ان يوصف بالالف

الفعل لا يسم في خبره فيما قبله فاستمع تسليط المذكور بعده على ما قد بينت  
فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه والزانة  
مستنداً عند المصنف الزانية عطف عليه والظن حذف اي حكم  
الزانة والزانى فيما يتعلق عليهما بعد قوله فاعلموا وجملة ما بينه وبين الحكم  
المعروف وما انفردت به الصنف الزانية عطف عليه اي ان ثبتت زانها فاجلدوا او  
قبول ابدية او عطفية وجزء الجملة لا يسم في خبر جملة اخرى فيمتنع التسليط  
فلا يدخل في الضابطتين الرفع والاية وان لم يكن في الفاعل معنى لفظ  
ولم يكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخل تحت الضابطتين فالمختار  
حينئذ فيها نصب واحتمال نصب باطل لان اتفاق القراء على الرفع الالف  
من جعل الفاعل بمعنى شرط او جعل الاية جملتين فنعين الرفع الرابع  
من تلك الموضع التي وجب حذفها في المفعول في خبرها الخبر وانما  
وجب حذفها لفضل في بعض الوقت عن ذكره وحق الالف في خبر شئ  
عن شئ وتعبيره منه وفي المصطلح العامة معمول اي اسم عمل منه اي  
ما يقع عليه تقديره الي محذور اي صدر ذلك المفعول المحذور  
مفعولاً مطلقاً او ذكر محذورا فيكون مفعولاً لا محذوراً اي مما بعد